

ورقة بحثية حول سلسلة (5500) من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بخصوص رقابة المساعدات المتعلقة بالكوارث

إعداد: لجنة المعايير المهنية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

في ضوء تطور إدارة الكوارث من قبل الحكومات، فقد تم تطوير نهج للرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث وذلك من خلال قيام منظمة الانتوساي بوضع مجموعة من المعايير تهدف إلى تقديم المساعدة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الرقابة على خفض مخاطر الكوارث، وتدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث، وتكييف إجراءات التدقيق لتأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتزايدة للاحتيال والفساد في مرحلة الطوارئ بعد حدوث الكارثة، وبيان أهمية استخدام معلومات الجغرافيا المكانية ونظم المعلومات الجغرافية كأداة للتدقيق على مرحلة ما قبل وما بعد الكارثة، والمساعدة في تقديم التوصيات المناسبة في الظروف القائمة.

وفي ظل حدوث أزمة جائحة كورونا خلال العام 2020 كان لا بد من الرجوع للمعايير المتعلقة بالكوارث وبيان الإجراءات المحددة التي يمكن ان تسترشد بها الأجهزة العليا للرقابة فيما يخص التدقيق على الكوارث، علما بأن أطار الانتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP) والذي تم اعتماده في مؤتمر الانتوساي الثالث والعشرون المنعقد في موسكو وضع تلك المعايير ضمن قائمة المعايير تحت المراجعة (Under Review).

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على رقابة المساعدات المتعلقة بالكوارث من خلال تناول خمس محاور تمثل هيكل سلسلة (5500) من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة حول التدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث وكما يلي:

1- ISSAI 5500 مقدمة حول سلسلة (5500) من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ومعيار الانتوساي للحكومة الجيدة (GOV 9250).

2- ISSAI 5510 - الرقابة على خفض مخاطر الكوارث.

3- ISSAI 5520 - تدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث.

- 4- ISSAI 5530 - تكييف إجراءات التدقيق لتأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتزايدة للاحتيال والفساد في مرحلة الطوارئ بعد حدوث الكارثة
- 5- ISSAI 5540 - استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في التدقيق على إدارة الكوارث والمساعدات المتعلقة بالكوارث.

المحور الأول: (ISSAI 5500) مقدمة حول سلسلة (5500) من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ومعياري الانتوساي للحكومة الجيدة (GOV 9250).

يتناول هذا المعيار تعريف المساعدات المتعلقة بالكوارث، ودور الأجهزة العليا للرقابة في عملية المساءلة، وبيان دورة إدارة الكوارث وعوامل المخاطر المتعلقة بها، ومجموعة العمل حول المساءلة، والتدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث.

المساعدات المتعلقة بالكوارث:

المساعدات المتعلقة بالكوارث هي مساعدات مالية أو عينية يتم التبرع بها لمساعدة الحكومات والمجتمعات أو الأفراد المتضررين بالكوارث أو الذين يعملون لتقليل المخاطر والتأثيرات المحتملة للكوارث المستقبلية.

دور الأجهزة العليا للرقابة:

تلعب أجهزة الرقابة العليا دورا مركزيا في مسائلة ومحاسبة الحكومات أمام برلماناتهم ومواطنيهم حول المساعدات التي يتم استلامها وتقديمها.

المساءلة عن المساعدات المتعلقة بالكوارث:

لتحديد الجهة التي من الممكن مسائلتها فيما يخص المساعدات المتعلقة بالكوارث على المدققين دراسة مساءلة كل من:

- الحكومات المتبرعة أمام دافعي الضرائب.
- الجهات الأخرى (المنظمات غير الحكومية) التي تجمع التبرعات لتسليمها للمانحين (الجهات الحكومية أو الخاصة).
- الجهات التنفيذية مثل الوسطاء أو المنفذون للمساعدات المرسلة للمانحين (الجهات الحكومية أو الخاصة).
- الحكومات التي تستلم المساعدات المتعلقة بالكوارث للمستفيدين المستهدفين وللمانحين.

دورة إدارة الكوارث:

لا بد لمدقي أجهزة الرقابة العليا من فهم دورة إدارة الكارثة ليسهل تدقيقها ، ومن الممكن تقسيم أنشطة المساعدات المتعلقة بالكوارث إلى أنشطة تبعا للفترة الزمنية المتعلقة بها وكما يلي :-

- الأنشطة التي تتم قبل وقوع الكارثة وتصنف إلى مجموعات بعنوان "تقليل مخاطر الكوارث". حيث تركز الحكومات على الوقاية وتدابير التخفيف والاستعداد للكوارث والتي يتم القيام بها من اجل الإعداد للكوارث المحتملة. حيث تتضمن أنشطة مثل تقييم مخاطر وقوع الكوارث، وتركيب أنظمة الإنذار المبكر، ووضع خطط العمل واختبارها، و تثقيف السكان المعرضين للخطر، بحيث تعكس هذه الأنشطة الدروس ذات صلة بالكوارث السابقة .
- الأنشطة التي تتم فور وقوع الكوارث " أنشطة التجاوب مع الكارثة" قد تكون تلك الأنشطة طارئة أو غير طارئة بطبيعتها مثل أنشطة الإنقاذ والتعافي وتقديم مساعدة الإسعافات الأولية وإجلاء الجرحى، وأنشطة المساعدة والخدمات في حالات الطوارئ (الملجأ، والماء والدواء... الخ) ، وأنشطة المعونة الغذائية في حالة الطوارئ ، وأنشطة تنسيق الإغاثة، وأنشطة المساعدات والاتصالات.
- أنشطة ما بعد وقوع الكوارث "أنشطة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار" حيث تبدأ متى ما خفت درجة المطالب الملحة"

مع العلم أن مراحل دورة إدارة الكوارث قد تتداخل بشكل جزئي وتشكل سلسلة متصلة، وعلى سبيل المثال: إعادة التأهيل وإعادة الاعمار من الممكن أن تساعد الدول لتكون مستعدة بشكل أفضل للكوارث المستقبلية (إعادة البناء بشكل أفضل).

عوامل المخاطر بالنسبة للمدققين:

من خلال التدقيق على تقليل مخاطر الكوارث، والمساعدات لما بعد وقوع الكارثة، تستطيع أجهزة الرقابة العليا تحديد المخاطر خلال عمليات التدقيق للحد من آثار الكوارث وتحسين الفعالية وتقليل التكاليف وزيادة كفاءة المساعدات، ومن الأمثلة على المخاطر التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار:

□ تقليل مخاطر الكوارث، حيث ينبغي أخذ ما يلي بالاعتبار:

- مخاطر فعالية السياسات والإجراءات الموضوعية.

- مخاطر الالتزام بالمتطلبات التشريعية فيما يخص سلامة المواطنين.
- مخاطر الالتزام بمتطلبات الاتفاقيات الدولية.
- أنشطة الطوارئ، عند التدقيق على تلك الأنشطة يمكن للمدققين أخذ المخاطر المترتبة على المطالب الملحة للموقف بالاعتبار وكما يلي:
- المخاطر المتعلقة بالكفاءة عندما تصل كميات كبيرة من المساعدات ويجب إدارتها وتوزيعها بسرعة لإنقاذ الأرواح والحد من الخسائر.
- مخاطر عدم الانتظام عندما لا يتم تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية أو لم يتم تكييفها بشكل مناسب مع الأنشطة.
- مخاطر التدقيق إذا تم تجاهل الرقابة قبل وقوع الحدث، من أجل الاستجابة لها بالرقابة بعد الحدث.
- مخاطر متعلقة بالاقتصاد ومخاطر عدم الانتظام، وذلك عندما يتم تقديم إجراءات الرقابة على الطوارئ والتشغيل والرقابة الإجرائية من أجل سرعة الاستجابة.
- أعمال إعادة البناء وإعادة التأهيل بعد الكارثة: باستطاعة المدققين الأخذ بعين الاعتبار الأمثلة التالية للمخاطر:
- مخاطر الرقابة، وذلك عندما يكون تركيز المستويات العالية للمصاريف العامة في المناطق المنكوبة بالكوارث خلال فترة قصيرة من الوقت، ينتج عنه ضعف الرقابة.
- مخاطر على الاقتصاد، وذلك عندما يؤدي الطلب القوي على بضائع معينة إلى تضخم الأسعار.
- مخاطر على الاقتصاد والكفاءة والفعالية، وذلك إذا كان الإهتمام غير كافي لمواضيع القيمة مقابل المادة.
- مخاطر عدم الانتظام، وذلك إذا كان هناك تواطؤ في إجراءات الشراء.
- حيث يمكن للمدققين ان يضعوا بعين الاعتبار تأثير عوامل هذه المخاطر على:-
- توقيت ونطاق وأهداف التدقيق.
- الطريقة التي يمكن أن تصاغ بها التوصيات لتعظيم التأثير الإيجابي على تدابير المساعدات
- الأهمية المحتملة لسرعة إصدار الاستنتاجات والتوصيات.
- الحاجة الى جمع الخبرات وأدلة التدقيق بشكل مباشر من الضحايا والمجتمعات المتضررة.

مجموعة عمل حول المساءلة والتدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث:

قامت الإنتوساي بإنشاء مجموعة عمل حول المساءلة والتدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث (WG AADA)، وتم تفويضه الإعداد أدلة لمساعدة أجهزة الرقابة العليا للتدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث

ولمعالجة قضايا المساءلة والشفافية غير المناسبة في المساعدات الإنسانية، حيث قدمت (WG AADA) لمؤتمر الأنكوساي في عام 2013 سلسلة جديدة من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAIs حول التدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث وهي السلسلة 5500 من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا حول التدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث. وبين الرسم أدناه الصلة بين سلسلة 5500 من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، والأنشطة المختلفة للمساعدات المتعلقة بالكوارث عبر دورة إدارة الكوارث:



إطار عمل المساءلة المالية المتكامل (IFAF) – تحسين المساءلة والشفافية في المساعدات الإنسانية

أعدت مجموعة عمل المساءلة والتدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث المعيار INTOSAI – GOV9250 والذي يقدم إطار عمل المساءلة المالية المتكامل (IFAF)، حيث يعمل هذا الإطار على إعداد وتوفير وتتبع التقارير المالية حول تدفق المساعدات الإنسانية

المحور الثاني: الرقابة على خفض مخاطر الكوارث (ISSAI 5510).

يتناول هذا المعيار التدقيق على تقليل مخاطر الكوارث ويسلط الضوء على التركيز المتزايد من قبل الحكومات والمنظمات الدولية على مخاطر الكوارث وتقليل تأثيرها المحتمل من خلال الاستعداد المناسب لها، فهو يركز على مرحلة ما قبل الكارثة ويغطي التدقيق على الأنشطة المصممة لتجنب وتخفيف والاستعداد للكارثة المحتملة.

الغرض والنطاق والتقييدات والهيكل :

تطورت إدارة الكوارث من قبل الحكومات لتأخذ بالحسبان قضايا خفض مخاطر الكوارث، ووفقا لذلك تطور نهج الرقابة approach audit على الكوارث، والهدف من المعيار (5510) هو تقديم المساعدة إلى الأجهزة العليا للرقابة حول كيفية الرقابة على خفض مخاطر الكوارث،

ويقدم المعيار النصائح المتعلقة بالتوصيات التي قد تقدمها الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالاستخدام الجيد للاموال العامة، وأهمية الاستثمار في تدابير ما قبل وقوع الكوارث التي يمكن أن تخفض بشكل كبير تكلفة أنشطة ما بعد الكوارث، وأيضا وجد سياسات وخطط لخفض المخاطر فإن هذا المعيار يقدم نصائح حول كيفية الرقابة عليها على أساس تبادل الخبرات بين الأجهزة الرقابية، كما يمكن استخدامه لخفض مخاطر تعرض السكان والاصول لعواقب الكوارث.

ولتقييم مدى ملاءمة وجودة خفض مخاطر الكوارث قد تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى أن تستخدم أنواع من المعلومات والموارد التي لم تستخدمها في عمليات الرقابة السابقة، وتتضمن الامثلة معلومات جغرافية مكانية، ومعلومات تتعلق باحتمالية الأحداث والمعلومات من الوكالات المتخصصة والجامعات والهيئات الدولية والمصادر الأخرى.

كما يقدم المعيار إرشادات وممارسات جيدة حول خفض مخاطر الكوارث ويتم تنفيذ التدابير لمساندة خفض مخاطر الكوارث في الفترة التي تسبق الحدث الكارثي. ويعتمد طول هذه الفترة على نهج السياسة التي تتبعها الحكومات للاستعداد للكوارث وعلى التواتر المحتمل والفعلي لحدوث الكوارث.

وقد تم تنظيم (تقسيم) المعيار (5510) وفق ثلاث أجزاء وكما يلي :

الجزء الأول: يحدد الكوارث و إدارة الكوارث لتقليل مخاطر الكوارث ويستعرض السياق السياسي والتشغيلي للتدقيق على خفض مخاطر الكوارث.

الجزء الثاني: يستعرض القضايا التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة عند التخطيط او القيام بالتدقيق على تقليل مخاطر الكوارث. كما يستعرض أمثلة من خبرات الأجهزة الرقابية في التدقيق على تقليل مخاطر الكوارث والتي تم جمعها عن طريق الدراسات الاستقصائية والتدقيق الموازي الذي تم فيما بينها.

الجزء الثالث: يقترح برنامج تدقيق لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق على تقليل مخاطر الكوارث، كما يقدم المساعدة الى تلك الأجهزة من خلال تغطية الامور التالية :-

- الحصول على فهم الأنشطة المتعلقة بخفض مخاطر الكوارث وتوثيقها، و إطار العمل التشريعي الذي ينظمها.

- وضع تصور مبدئي لنقاط القوة و الضعف للبيئة الشاملة للرقابة .

- تقديم المعلومات حول تقييم الخطر و تصميم دراسات الرقابة .
- وضع عملية رقابة فعالة و سليمة .
- تشكيل أساس مشترك لعمليات الرقابة بالشراكة مع الأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة .

تعريف المصطلحات:

يعرف خفض مخاطر الكوارث على أنه "مفهوم وممارسة خفض مخاطر الكوارث من خلال الجهود النظامية لتحليل وإدارة العوامل المسببة للكوارث، بما في ذلك خفض احتمالية التعرض للاخطار، وتقليل تعرض الأشخاص والممتلكات للخطر، والإدارة الحكيمة للأرض والبيئة، ومستوى الاستعداد المحسن لمواجهة الاحداث ذات الاثار السلبية".

وتعرف الوكالة الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث (UNISDR) المراحل المكونة لخفض مخاطر الكوارث كما يلي:

تقييم المخاطر: "منهجية methodology لتحديد طبيعة ومدى الأخطار من خلال تحليل المخاطر وتقييم الازواج القائمة لإمكانية التعرض للإصابة التي يحتمل أن تضر معا الأشخاص المعرضين للأذى المحتمل والممتلكات والخدمات وسبل العيش والبيئة التي يعتمدون عليها".

الوقاية: "التجنب التام للأثار السلبية للأخطار والكوارث المتعلقة بها". وتتضمن هذه التدابير الرامية إلى ضمان الوقاية الدائمة ضد الكوارث مثل السدود أو الجسور التي تزيل مخاطر الفيضانات، والتشريعات لاستخدام الأراضي التي لا تسمح لأي استيطان في المناطق عالية الخطر.

التخفيف: "تقليل أو تقييد الأثار السلبية للأخطار والكوارث المتعلقة بها" بحيث تشمل تدابير التخفيف على التقنيات الهندسية والإنشاءات المقاومة للاخطار وكذلك السياسات البيئية والتوعية العامة".

خفض مخاطر الكوارث يضم كذلك الاستعداد، حيث يتكون الاستعداد الاستراتيجي من بين أمور أخرى كما يلي:

- الاستعداد للكوارث من خلال خطط التطوير والتدخلات التي تخفض وتخفف مخاطر الكوارث وتخفف الفقر وتراعي الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- تطوير نظام قادر على فهم مخاطر الكوارث وتقلبات المناخ وقابلية التعرض للاصابة وذلك لرفع الوعي المطلوب لتخفيض مخاطر الكوارث وتوفير المعرفة والإرشاد اللازمين لتحقيق ذلك .

- تكيف الاطار المؤسسي والقانوني والسياسات لتمكين صانعي القرار والممارسين لإتخاذ الإجراءات المناسبة بشكل فعال لتمكين أكبر شريحة من السكان لتخفيض تعرضها للكوارث، وكذلك الاستجابة بفعالية للكوارث عند حدوثها

فيما يركز الاستعداد التشغيلي على ما يلي:

- وجود آليات للإنذار المبكر.
- إبلاغ الجمهور كما ينبغي حول المخاطر والاجراءات التي ينبغي اتخاذها.
- توفير التمويل الفوري لدعم عمليات الاغاثة.
- المراجعة والتحديث بانتظام لخطط الطوارئ على المستويات المحلية والمركزية لتواكب الاوضاع البيئية والمجتمعية المتغيرة.
- المجموعات والمناطق الأكثر عرضة للمخاطر ينبغي تحديدها في خطة الطوارئ وتضمينها التدابير المناسبة.
- وجود آليات للتنسيق تغطي جميع أصحاب المصلحة المعنيين.
- تمكين المعلومات من التدفق في الوقت المناسب.

إطار الحوكمة لادارة خفض مخاطر الكوارث :

إدارة الكوارث هي أساسا مسؤولية الحكومات و ينبغي تحديد إطار عمل الحوكمة بشكل جيد على المستوى المركزي والاقليمي والمحلي، وينبغي أن تشمل المساءلة عن النتائج وتوزيع المسؤوليات وسلاسل القيادة وآليات التغذية المرتجعة وتدفق المعلومات فيما بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية وتتولى الحكومات المسؤولية عن الأنشطة المتعلقة بالكوارث، مثل نظم الانذار المبكر وخطط الاجلاء وتوفير الاستجابة والاعاثة والتخطيط والإبلاغ عن تقييم الوضع لما بعد الكوارث.

ويمكن أن تقيّم الاجهزة العليا للرقابة الأولويات التي توليها الحكومة لخفض مخاطر الكوارث وفي حال كونها غير كافية أو غير مناسبة، وأن تقدم توصيات إلى الحكومة وترفع تقارير إلى البرلمان.

كما يمكن أن توضح الأجهزة العليا للرقابة للحكومات الوطنية أن خفض مخاطر الكوارث يتطلب إعداد أطر تنظيمية على المستوى الوطني لتقليل العقبات البيروقراطية أمام المساعدات المتعلقة بالكوارث وتيسير التنسيق والمساءلة .

أدوات الرقابة على خفض مخاطر الكوارث :

عند الاستعداد لاحتمالية وقوع كارثة تحتاج الحكومات إلى إدارة الهيئات والأنشطة المعنية والتنسيق فيما بينها، وتتمثل العناصر الرئيسية لهذه الإدارة في الإطار القانوني والتنظيمي وخطط الكوارث وتقييم المخاطر ونظم المعلومات المناسبة، ويمكن للأجهزة العليا للرقابة تقييم هذه العناصر واستخدامها كأدوات للرقابة على خفض مخاطر الكوارث من قبل الحكومات .

وينبغي على الإطار القانوني والنظامي الوطني أن يوفر أساسا للحوكمة الجيدة والمساءلة ومستوياتها، كما ينبغي على المدققين تقييم مدى ملائمة إطار الحوكمة، وإلى أي مدى يتم تعريف الأدوار والمسؤوليات عند تحديد نطاق وأهداف مهمة الرقابة.

ويجب أن ينص الاطار القانوني والنظامي لإدارة الكوارث على ما يلي:

- وضع سياسة وطنية لإدارة الكوارث
- إعداد الخطط والبرامج الوطنية في إطار هذه السياسة
- وضع إطار عام لمسؤوليات وأدوار المؤسسات المعنية بإدارة الكوارث والترتيبات للتنسيق فيما بين هذه المؤسسات
- إطار تسهيل للاغاثة الدولية من الكوارث والمساعدة على التعافي.

وتوجز الخطط الوطنية للكوارث استراتيجيات إدارة الكوارث وتقدم أساسا لتحليل المخاطر المحتملة لانشطة إدارة الكوارث، وتحديد الأولويات لهذه الانشطة وتنسيقها على جميع المستويات بعد تحليل المخاطر المحتملة.

وينبغي أن يعمل تقييم مخاطر الكوارث على توجيه التخصيص الأمثل للموارد لمراحل إدارة الكوارث، ومن خلال تحديد وتقييم احتمالية وعواقب الأحداث الكارثية المحتملة يزود تقييم المخاطر الحكومات بأساس لتحديد أولويات الاستثمار في الاستعداد للكوارث، كما تستخدم الحكومات نظم المعلومات الجغرافية كمصدر أساسي للمعلومات .

الرقابة على خفض مخاطر الكوارث :

بالنسبة للدول التي تبنت ونفذت في الآونة الأخيرة فقط سياسات متعلقة بخفض مخاطر الكوارث، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تقيم ملاءمة السياسات، بما في ذلك، امتثالها لإطار عمل هيوغو (Hyogo Framework)، ويمكن أن تقدم التوصيات المناسبة لتحسينها.

وتعمل التحديات المرتبطة بالرقابة على خفض مخاطر الكوارث وبضمان تأثير التوصيات البناءة والهامية على إبراز أهمية التواصل الجيد بين الأجهزة العليا للرقابة وبرلماناتها وحكوماتها ووسائل الاعلام والجمهور بوجه عام، ويُعد تفويض الرقابة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة عاملاً رئيسياً في تحديد طبيعة ومدى عمليات الرقابة على خفض مخاطر الكوارث، وتعد القضية الأساسية التي تواجه تلك الأجهزة هي إمكانية الوصول بشكل مرضي للمعلومات حول درجة استعداد الحكومة والمجتمع لمواجهة الكوارث، وكون أن العديد من الكوارث لا يقتصر تأثيرها على دولة واحدة لذلك يمكن تنفيذ التعاون بين جهازين أو أكثر من الأجهزة العليا للرقابة بثلاثة أشكال: الرقابة المتوازية، والرقابة المنسقة، والرقابة المشتركة، ويجوز للأجهزة الرقابية أن تقوم بإجراء الرقابة المالية أو رقابة الاداء أو رقابة الالتزام على المساعدات المتعلقة بالكوارث .

أساس برنامج الرقابة على خفض مخاطر الكوارث :

ينبغي أن تستند الرقابة على خفض مخاطر الكوارث إلى برنامج رقابة سليم يركز على فهم البيئة التشغيلية لخفض مخاطر الكوارث، بما في ذلك الهيكل التنظيمي والموارد لجميع السلطات المعنية. والهدف هو تصميم رقابة سليمة وإعداد تقارير رقابية موثوق بها وذات تأثير كبير، كما ينبغي تكييف برنامج الرقابة وتوسيعه ليراعي الظروف في البلد الذي تجري الرقابة عليه، والمهام

المحددة التي وضعها الجهاز الأعلى للرقابة المعني، والتفاصيل الخاصة بالكارثة، وينبغي أن يتم استخدام الأسئلة والمعايير ذات الصلة والمناسبة لعمليات الرقابة على خفض مخاطر الكوارث. ويتضمن برنامج الرقابة على أنشطة الوقاية والتخفيف الخاصة بخفض مخاطر الكوارث، والتي يفضل مراعاتها على المستوى الوطني والدولي ما يلي:

- تحديد سمات الكارثة
- تحديد وفهم الاستراتيجية الوطنية وخطط العمل
- تحديد إطار العمل وتنظيم السلطات المعنية
- تقييم مدى كفاية التنسيق
- تقييم أدوات إدارة الكوارث ونظم الإنذار المبكر

- تقييم تدريبات الطوارئ والتدريب والاتصالات/خلق التوعية العامة
- تقييم إدارة/موارد الأموال والمنح المخصصة للكوارث
- تقييم كفاية الأنشطة التي تجعل المناطق الحضرية سهلة التكيف

المحور الثالث: تدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث (ISSAI 5520).

الغرض والمجال والهيكل التنظيمي

يتناول هذا المعيار التدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث فور وقوعها ويأخذ بعين الاعتبار السمات البارزة لأنشطة ما بعد الكوارث، والتي تتضمن كميات كبيرة من الموارد التي تصب في المناطق المتضررة بالكوارث، حيث يكون هناك ضغط لتقديم المساعدات بسرعة للأفراد الذين هم في أمس الحاجة، ومن الممكن صرف المساعدات عن طريق العديد من الجهات المختلفة بمستويات مختلفة، وغالبا ما يكون هناك غياب للتنسيق وعدم اهتمام للمساءلة وإعداد تقارير حول المساعدات المتعلقة بالكوارث مما يجعل القيام بالتدقيق عملية صعبة.

ولا تعتبر فئة المعايير (5520) الزامية ولا يجب ان تستخدم كنهج قائم بحد ذاته، ويجب أن تستخدم لتكملة المستويين الثالث والرابع للمعايير الدولية، كما تقدم فئة المعايير (5520) أمثلة على تدقيق المساعدات المرتبطة بالكارثة التي قام جهاز الرقابة المالية والمحاسبة في اندونيسيا بتجميعها، كما تشمل أيضا مثال للإرشادات العامة لمدقي المساعدات المرتبطة بالكارثة في القطاع الخاص الذي قام جهاز الرقابة المالية والمحاسبة في شيلي بإعدادها.

حيث يحتوي المعيار ISSAI 5520 على الأجزاء التالية:

الجزء الأول : يعرف الكارثة والمراحل المختلفة لإدارة الكوارث

تعرف الإستراتيجية الدولية لتقليل الكوارث التابعة للامم المتحدة الكارثة بانها " الإرباك الخطير لوظائف المجتمع مما يؤدي إلى خسائر إنسانية أو مادية أو اقتصادية أو بيئية ضخمة تتجاوز قدرة المجتمع المتأثر على استغلال موارده " .

تنطوي الكوارث على خصائص مختلفة تعتمد على عدد من العوامل:

- طول مدة الإنذار المسبق - ما هي مدة الانذار الموجه الى الاشخاص المعرضين لخطر كارثة.
- حجم التأثير- مدى الخسائر البشرية والمنشآت
- النطاق الجغرافي للتأثير- المعالم الجغرافية المعرضة للتصنيف كمنطقة كارثية. وجود مخاطر طبيعية دون تشكيل خطورة على البشر.

- مدة التأثير - (الفترة سواء طويلة او قصيرة) والتي يوجد خلالها شعور بأثار الكارثة.
- سرعة البدء - مدى سرعة ضرب الكارثة لمنطقة محددة.

كما تحدث الكوارث عدد من التبعات منها:

- إرباك نمط الحياة الاعتيادية، وعادة ما يكون هذا الإرباك خطيرا، ويمكن أن يقع بشكل مفاجئ وغير متوقع مع انتشاره على نطاق واسع.
- الأثار البشرية، مثل الوفاة والاصابات والمعاناة والأثار السلبية على الصحة.
- آثار على البنية الاجتماعية والجسمانية، مثل تعثر الانظمة الحكومية والمباني والاتصالات والخدمات الضرورية للدمار أو الضرر.
- الاحتياجات المجتمعية، مثل المأوى والطعام واللباس والمساعدات الطبية والرعاية الاجتماعية.

الجزء الثاني: يعرف هذا الجزء المساعدات المتعلقة بالكوارث واللاعبين الرئيسيين وخصائص المساعدات المتعلقة بالكوارث ووضع مصفوفة للمواضيع والمخاطر الرئيسية في إدارة المساعدات المتعلقة بالكوارث.

حيث عرفت الأمم المتحدة المساعدات المرتبطة بالكوارث بأنها " المساعدة المقدمة لمساعدة أناس وقعوا ضحايا لكارثة طبيعية أو لصراع، وتهدف المساعدة إلى تلبية احتياجاتهم وحقوقهم الأساسية" ويمكن تقديم المساعدات المرتبطة بالكوارث إلى شخص، مجتمع، منظمة، أو حكومة وقد تكون في صورة نقدية أو مالية أو عينية، أو مزيجا من هذه الأنواع.

وتقدم المساعدات المرتبطة بالكوارث إلى ضحايا الكوارث الذين لا يمكنهم الحصول على المساعدة الكافية من مجتمعاتهم أو سلطاتهم المحلية. وغالبا ما تكون هذه المساعدات إنسانية وتؤدي إلى إنقاذ الحياة وتخفيف المعاناة وحماية الكرامة الانسانية، ولا تقتصر المساعدات على الجانب الانساني فقط ، بل تشمل أيضا مساعدات تقدم لغير البشر.

وعندما يصبح المجتمع الدولي مشاركا، فإن العناصر الحيوية تتبنى واحدا أو أكثر من الادوار التالية :

- الجهات المانحة: هي الجهات التي تقدم مساهمات مالية أو عينية إما بشكل مباشر إلى المستفيدين المتأثرين بالكوارث، أو إلى الحكومات أو الجهات العاملة على تقديم السلع والخدمات إلى المستفيدين.
- تتكون الجهات المانحة من جهات حكومية دولية وداخلية ومحلية، وجهات خاصة (أصحاب الاعمال الخيرية، منظمات، مؤسسات مانحة، وأفراد).

• تستخدم الجهات المانحة الأموال المقدمة من المانحين لتوفير السلع والخدمات للمتعرضين للمخاطر والمتأثرين بالكوارث.

وقد يكون متلقي المساعدات إما أفراداً أو مجتمعات تعرضوا للكارثة، أو جهات يمكنها العمل كوسيط وتقوم بإيصال المساعدات إلى الضحايا أو تمريرها عبر الجهات العاملة:

- المنظمات متعددة الجهات: وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي ... الخ.
- منظمات غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني – وتقع هذه المنظمات في الدول المانحة أو الدول المتلقية للمنع.

إن المستفيدين النهائيين هم الأفراد والمجتمعات المتأثرة والتي يتم منحها المساعدات المرتبطة بالكوارث

ومن خصائص المساعدات المرتبطة بالكوارث والتي يجب أن يأخذها المدققون في الحسبان:

- 1- التعامل مع التحديات والمواقف الفريدة وغير المسبوقة بفاعلية.
- 2- الانتباه بشكل خاص إلى أنشطة الطوارئ بعد الالتزامات (المرونة في الإجراءات).
- 3- عند الانتهاء من الأزمة، يجب أن يقلص عامل المرونة.
- 4- على المدققين فهم عملية إدارة الكوارث بالكامل و مراعاة كافة الجوانب عند تخطيط التدقيق.
- 5- وفقاً لما تحدثه المساعدات من آثار على الحفاظ على الحياة و الممتلكات و الحفاظ على الكرامة الانسانية (يجب إرسال المدققين بوقت مبكر لمعرفة وجهة نظر ضحايا الكارثة).

عوامل المخاطر لمختلف أنشطة المساعدات المتعلقة بالكوارث:

في إطار تخطيط وإجراء أنشطة التدقيق، على المدققين تحديد عوامل الخطر، وإجراء تقييم المخاطر، وفيما يلي بيان للأنشطة التي ترتبط بإدارة الأزمات والمساعدات المتعلقة بالكوارث:

- تقييم الأضرار وتقدير الاحتياجات.
- اختيار المساعدات.
- الحصول على المساعدات.
- شراء المؤن.
- التخزين.
- التوزيع.
- بناء البنى التحتية.

- التصريح بشأن المساعدات.
- المساءلة.

فيما تتمحور عوامل المخاطر التي تواجه المساعدات المرتبطة بالكوارث في ما يلي :

أ. التأخر في الحصول على المساعدات.

ب. منح المساعدات لغير مستحقيها.

ج. التركيز على الاموال / المواد / المساعدات التي لم توزع.

د. الضوابط الخاصة بالامانة.

هـ. الاحتيال و الفساد.

و. ضعف الاقتصاد.

ز. التضخم.

ح. عدم الكفاءة.

ط. عدم الفعالية.

ي. مخاطر البيانات المالية.

ك. المساعدات غير المسجلة.

ل. المساعدات المتضررة.

م. عدم المساواة في توزيع المساعدات

ن. الاضرار البيئية.

س. ملكية الاصول.

ع. التمويل المزدوج.

ف. تدفق المعلومات و مخاطر البيانات المالية.

وبين الجدول أدناه أنشطة المساعدات المرتبطة بالكوارث، ومصفوفة عوامل المخاطر المرتبطة بها:

الخطر (المخاطر)																الموضوع (الموضوعات)	
أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	ك	ل	م	ن	س	ع		ف
	×	×			×		×					×				×	تقييم الاضرار وتقدير الاحتياجات.
				×				×			×		×	×			اختيار المساعدات
		×			×				×	×	×				×		الحصول على المساعدات

	×		×			×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	شراء المؤن.
			×		×					×	×	×	×				التخزين.
×										×	×	×	×	×	×	×	التوزيع
		×	×			×	×	×	×	×	×					×	بناء البنى التحتية
×	×						×			×						×	التصريح بشأن المساعدات.
×	×					×	×							×			المساءلة.

الجزء الثالث : يسلط الضوء على جوانب عملية التدقيق الموضحة من قبل خبرات أجهزة الرقابة العليا والتي قامت بالتدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث :

حيث يعتمد على التعاون فيما بين المدققين (الخبرات) للعمل على مايلي :

- تجميع البيانات والمعلومات.
- اختيار مواضيع التدقيق.
- تحديد نوع التدقيق؛ التدقيق المالي وتدقيق الأداء وتدقيق الالتزام على المساعدات المتعلقة بالكوارث.
- إعداد تقارير عن المساعدات المتعلقة بالكوارث وأدوات التدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث.

المحور الرابع: تكييف إجراءات التدقيق لتأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتزايدة للاحتيال والفساد في مرحلة الطوارئ بعد حدوث الكارثة (ISSAI 5530).

عند تدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث تواجه أجهزة الرقابة العليا تحديات للقيام بأعمال التدقيق والتي تأخذ بالاعتبار مخاطر الاحتيال والفساد، وبالتالي فان الغرض من (ISSAI 5530) هو:

- تحديد شروط ودور أجهزة الرقابة العليا.
- توجيه المدققين للدليل المتوفر والتحديات القائمة لمخاطر الاحتيال والفساد المتعلقة بالكوارث.
- تجميع وتوضيح المخاطر ذات الصلة ومؤشرات الاحتيال والفساد في مرحلة الطوارئ بعد حدوث الكارثة.
- اقتراح الطرق التي يمكن للمدققين أخذها بعين الاعتبار لتبني إجراءات للمخاطر المتزايدة.

الجزء الأول: دور الأجهزة العليا للرقابة:

بصفتهم المدققين الخارجيين على المال العام يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تناقش الاحتيال والفساد في المساعدات المتعلقة بالكوارث من خلال دورة إدارة الكارثة، وذلك من خلال تقييم درجة الاستعداد لمرحلة الطوارئ اللاحقة للكارثة، وذلك عن طريق تدقيق نظام النزاهة الوطني، والمساهمة في عمل إستراتيجية لمكافحة الفساد والاحتيال كجزء من نشاط الاستعداد للكارثة، والمساهمة في تطوير تلك الاستراتيجية بعد حدوث الكوارث، وتقوم الأجهزة الرقابية بعمليات تدقيق زمنية ملائمة للمساعدات المتعلقة بالكوارث، ويجب اتباع ملاحظات أجهزة الرقابة العليا على الحالات المشبوهة للاحتيال والفساد ومتابعتها، ويجب أن تركز التوصيات على حالات ضعف الأنظمة الرقابية للمساهمة في تطوير إستراتيجية منع الاحتيال والفساد.

إستراتيجية مكافحة الاحتيال والفساد

عند الاستعداد للكوارث، يجب على الأجهزة العليا للرقابة الاستفسار ما إذا كان هناك إستراتيجية لمكافحة الاحتيال والفساد أم لا، وفي حالة وجودها هل تغطي جميع المخاطر فيما لو تم تشغيلها، وإذا لم تتواجد إستراتيجية فإنه يمكن للأجهزة الرقابية أن تساهم في وضع إستراتيجية مناسبة، والأهداف الرئيسية لمثل هذه الاستراتيجية هي تأسيس وتشغيل رقابة وقائية وكاشفة ومتجاوبة كالتالي:

- رقابة وقائية: مصممة لتقييم مخاطر الاحتيال والفساد بمجرد حدوثها.
- رقابة كاشفة: مصممة لاكتشاف أي احتيال أو فساد قد يحدث.
- رقابة استجابة: للتأكد من إتخاذ الإجراء التصحيحي ومعالجة الضرر الناتج عن النشاط الاحتيالي أو الفساد.

ويمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تناقش تحديات مخاطر الاحتيال بعدة طرق مختلفة وكما يلي:

- فحص ما إذا كان الاستعداد للكارثة من قبل الحكومات يراعي المخاطر المتزايدة للاحتيال والفساد.
- إصدار بيان واضح عن كفاية الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية وكشف الاحتيال والفساد.
- تشجيع تبني استراتيجيات مكافحة الاحتيال والفساد من قبل الحكومات وتنفيذها.
- التأكد من حصول مقدمي المنح على تقنيات خطوط مباشرة للشكاوي والمظالم.
- التأكد من وجود سياسة واضحة وجيدة للكشف عن الاحتيال وتقييم الشكاوي.
- تبني برامج تدقيق شاملة تتضمن إجراءات تدقيق موسعة الاختبار، لتقديم أفضل فرصة للتحقق من حالات الاحتيال والفساد التي حدثت.
- القيام بعمليات تدقيق فنية وفحوصات في الموقع.
- التوصل إلى ما إذا كان وجود الاحتيال والفساد قد يؤثر على الرأي حول البيانات المالية.

- اختبار ما إذا كان الصرف في عملية الاحتيال موضع الاهتمام يتطابق مع التشريع المطبق.
- التحقق ما إذا كان المبلغ المستحق قد دفع للاستفسارات عن الاقتصاد والكفاءة والفعالية في الصرف على مساعدة الإغاثة الطارئة.
- صياغة التوصيات بشأن الاحتيال والفساد في المستقبل.
- استخدام حق دخول الجهاز الرقابي الأعلى إلى البرلمان لإبداء الملاحظة على مدى ملاءمة نظام النزاهة الوطني (NIS) والتوصية على الإجراء المناسب حين تقتضي الضرورة.
- البحث عن أساليب للتأكد بأنه قد تم إتخاذ الإجراءات حول توصيات الجهاز الرقابي من خلال عمل روابط قوية مع البرلمان والسلطة التنفيذية، وتوفير التقارير على الموقع الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة.

إن أجهزة الرقابة العليا في الدول المانحة تستطيع أن تلعب دورا هاما في الوقاية ومكافحة الاحتيال والفساد والتحقق منه، فيمكن لأجهزة الرقابة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" على سبيل المثال أن تدقق على تنفيذ دولهم لمبادئ OECD – DAC (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – لجنة المساعدة التنموية) لنشاط مقدمي المنح المتعلقة بمكافحة الفساد، حيث أن هذه المبادئ تلزم الدول المانحة بدعم وتقوية قدرة المجتمع المدني لتعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة عليها عند مكافحة الفساد.

تقوم أجهزة الرقابة العليا في الدول المتلقية للمساعدات وفي الدول المانحة بتدقيق نفس الأموال، وبذلك يمكنهم الاستفادة من تنسيق الجهود، فالأجهزة الرقابية في الدول المتلقية للمساعدات تقوم بتدقيق الأموال المحلية بالإضافة إلى الأموال المقدمة من الحكومات والمؤسسات العالمية المقدمة للمساعدات، وNGOs (المنظمات غير الحكومية) والجهات المانحة الخاصة، فيما تدقق الأجهزة العليا في الدول المانحة على مدفوعات المساعدات الخارجية التي تقوم بها حكوماتهم، وفي هذا الإطار يمكن للأجهزة الرقابية في الدول المانحة والمتلقية للمساعدات تبادل المعلومات والخبرات وتحديد مخاطر الاحتيال والفساد، والقيام بعمليات تدقيق مشتركة منسقة ومتوازنة مع بعضها البعض، بحيث يمكن إعداد التقارير المنسقة للمساعدات وفق ما هو مقترح في (INTOSAI GOV 9250).

الجزء الثاني: تدقيق المخاطر المتزايدة للاحتيال والفساد – دليل التدقيق

ان المرجع الأساسي لأجهزة الرقابة العليا في الاحتيال هو المعيار (ISSAI 2240) " مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في تدقيق البيانات المالية"، حيث أن مذكرة الممارسة (التطبيقية) الخاصة بالانتوساي تقدم

مسؤوليات إضافية لمدققي القطاع العام، ففي حين يركز المعيار (ISA240) "مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية" على أن المدقق مطلوب منه التعبير عن رأيه في ما إذا تم إعداد تقارير البيانات المالية من جميع النواحي المادية طبقاً لإطار عمل التقارير المالية المطبقة، يضيف المعيار (2240) أنه في سياق القطاع العام تتواجد مسؤوليات إضافية تتعلق بمخاطر الاحتيال يجب على المدققين مراعاتها، حيث يضيف مفهوم "إساءة الاستعمال" والذي يشمل الخروج عن مفهوم الأولوية، وينص على أنه

في حالة وجود إشارة بحدوث إساءة الاستعمال، فإنه يجب على مدققي القطاع العام التأكد مما إذا كان لها آثار كمية أو كيفية على البيانات المالية.

عند تخطيط وتنفيذ إعداد تقارير التدقيق، يجب على جهاز الرقابة الأعلى القيام بالتمييز الواضح بين الاحتيال والفساد المقصود، وعدم الفعالية وعدم الكفاءة والاهمال، فالصفات الأخيرة قد يكون لها نفس الأثر أو أكبر على فعالية المساعدة المتعلقة بالكارثة، ويجب التركيز على كلاهما.

يتضمن تقييم المخاطر الذي يقوم به المدقق عند تخطيط التدقيق قيم مضافة عندما يكون هناك خطر متزايد للاحتيال والفساد، وطبقاً لذلك فإنه يجب تحليل عمليات تقييم المخاطر التي تتم من قبل مدققي جهاز الرقابة الأعلى في مرحلة الطوارئ بعد الكارثة، وطبيعة ونوع عناصر الخطر، ومن ثم يتم تنمية استيعاب المواطن الأساسية للمخاطر المحتملة لكل من الفساد والاحتيال، ويسمح هذا التقييم للمدققين بتقرير مدى احتياج إجراءات التدقيق المخططة للتعديل أم لا.

إن الأداة المهمة لتبني إجراءات التدقيق لمراعاة المخاطر المتزايد للاحتيال والفساد تكمن في استخدام مؤشرات المشاكل المحتملة أو "الإشارات التحذيرية" وهي إشارات أو مجموعة من الظروف غير الطبيعية أو التي تختلف عن النشاط الاعتيادي، وهي إشارة إلى وجود شيء خارج عن المألوف والذي قد يحتاج لإجراء المزيد من التحقيق، وفيما يلي بعض الأمثلة لمؤشرات الإشارات التحذيرية للفساد والاحتيال المحتملة في مرحلة الطوارئ بعد الكارثة:

- تجاوزات غير مبررة أو موسعة للرقابة من قبل الموظفين.
- نشاطات مراقبة غير نظامية أو سيئة التفسير.
- مصروفات ونماذج توزيع لا تتغير لتعكس التطورات في وضع الطوارئ.
- عمليات غير اعتيادية، طلبات لأموال ودعاوي مصروفات.
- التأخير في تقديم المعلومات المطلوبة.
- تغيرات ملحوظة أو غير اعتيادية في توريدات أو قوائم انتفاعية.

- عمليات تفتقر للتوثيق أو الموافقة الاعتيادية.
- قيام الموظفين بالطلب والدفع والتوزيع.
- شكاوي من منتفعين أو تقارير في الصحافة تتعلق بتحويل المساعدة أو تسليم طعام رديء الجودة.
- ظهور مظاهر الثراء والتي تثير التساؤل حول الأشخاص المشاركين في سلسلة المساعدات.
- زيادة التأجير من مجموعة معينة أو من الأقارب.
- عمليات تأجير غير شفافة.
- عدم وجود مدونة لقواعد السلوك أو غيرها من الرقابة المماثلة على تصرف الموظفين.
- قلة احترام الموظفين للإجراءات والقوانين.
- رفض الموظفين أخذ إجازة أو البقاء في المنزل عند المرض.

الجزء الثالث: المخاطر والإشارات التحذيرية

حيث يقدم هذا الجزء أمثلة من المخاطر والإشارات التحذيرية التي قد تحدث هذه المخاطر وذلك في مرحلة الطوارئ بعد الكارثة، ونورد تلك المخاطر فيما يلي:

1. مخاطر البيئة العامة.
2. مخاطر الحوكمة والرقابة، والإشراف الضعيف.
3. مخاطر الموارد البشرية.
4. المخاطر الإدارية والمالية.
5. مخاطر تقييم الاحتياجات.
6. مخاطر الشركاء المنفذين.
7. مخاطر عمليات الشراء والتوريد.
8. مخاطر إدارة السلع والأصول.
9. مخاطر عمليات نقل السلع.
10. مخاطر تسجيل المستفيدين وتوزيع المساعدات.
11. مخاطر توزيع المساعدات الغذائية والمياه.
12. مخاطر ملاجئ الطوارئ.

الجزء الرابع: موائمة إجراءات التدقيق.

ينبغي على أجهزة الرقابة العليا تبني إجراءات تدقيق وذلك لأخذ المخاطر المتزايدة للفساد والاحتيال والمؤشرات ذات الصلة بعين الاعتبار، وبين الرسم أدناه مراحل عملية التدقيق، والتي يتم الاستناد إليها في تبني إجراءات التدقيق وذلك فيما يتعلق بالتدقيق المالي أو الأداء أو الالتزام:



لمحور الخامس: استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في التدقيق على إدارة الكوارث والمساعدات المتعلقة بالكوارث (ISSAI 5540).

تتعلق إدارة الكوارث بإدارة مخاطر الكوارث بهدف الحد من هذه المخاطر والاستعداد لمواجهة الكوارث في حال حدوثها، كما تشمل أيضا أنشطة ما بعد الكوارث (عمليات الإغاثة والانقاذ وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار) والتي تهدف إلى تلبية احتياجات السكان المتضررين.

وفي هذا الإطار يهتم المعيار (ISSAI 5540) باستخدام معلومات الجغرافيا المكانية في تدقيق إدارة الكوارث، والمساعدات المتعلقة بالكوارث، حيث إن الغرض من هذا المعيار هو شرح وتوضيح القيمة المضافة لإستخدام معلومات الجغرافيا المكانية في أعمال التدقيق، حيث يركز على الدور الذي تؤديه الجغرافيا المكانية في إدارة الكوارث، وكيف يمكن أن تكون أداة مفيدة لدعم أعمال التدقيق في إدارة الكوارث.

كما يقدم المعيار نظم المعلومات الجغرافية (GIS) كأداة للتدقيق، ويوفر إرشادات عملية، ويشجع المدققين على تحسين وتوسيع نطاق استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في عملهم، بحيث يمكن أن تحسن تلك المعلومات من كفاءة وفعالية أعمال التدقيق، وكذلك تقييم مدى الالتزام، والكفاءة والاقتصاد وفعالية إدارة الكوارث.

وقد تم وضع المعيار (5540) في خمسة أجزاء مبينة كما يلي:

1. المقدمة
2. معلومات الجغرافيا المكانية ونظم المعلومات الجغرافية (GIS).
3. إستخدام معلومات الجغرافيا المكانية في إدارة الكوارث.
4. إستخدام معلومات الجغرافيا المكانية في تدقيق الحد من مخاطر الكوارث.
5. إستخدام معلومات الجغرافيا المكانية في تدقيق الاستجابة للكوارث والتعافي.

وسوف يتم تناول ما ورد بتلك الأجزاء وكما يلي:

الجزء الأول: المقدمة:

حيث يقدم الفصل (2) الخصائص المحددة لمعلومات الجغرافيا المكانية، ويصف كيف يمكن أن تساعد تلك المعلومات في تحليل معلومات الجغرافيا المكانية، وكيف يتم ذلك في القطاع العام، وفي الفصل (3) تم وصف استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في مختلف أنشطة إدارة الكوارث، والتي تمثل نقطة انطلاق للفصول (4) و (5) والتي تمثل استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في تدقيق الحد من مخاطر الكوارث، وأنشطة الاستجابة والتعافي

الجزء الثاني: معلومات الجغرافيا المكانية ونظم المعلومات الجغرافية (GIS).

معلومات الجغرافيا المكانية هي معلومات حول مكان معين على الأرض، ليكون هناك قدرة على تصور هذه المعلومات على الخريطة، أو تحليلها في نظم المعلومات الجغرافية (GIS) الذي يمكن وصفه بأنه نظام آلي يسهل ادخال البيانات وتخزينها وتحليلها وعرضها، كما يمكن أن يساعد في اتخاذ القرارات عندما يتم أخذ البيانات واسعة النطاق والمعقدة في الاعتبار. سواء من قبل الشركات الخاصة أو دوائر القطاع العام، حيث يمكن استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في مجالات واسعة منها (إدارة الموارد الطبيعية، حماية البيئة والاقتصاد، التعليم والأمن، إدارة المياه، الرعاية الصحية)، كما يمكن استخدامها في الإجراءات القضائية والإدارية.

ومن الممكن استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في جميع مراحل التدقيق (تحديد وتقييم المخاطر/ تصميم عملية التدقيق/ تنفيذ إجراءات التدقيق/ تحليل نتائج التدقيق/ إبلاغ نتائج التدقيق).

الجزء الثالث: استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في إدارة الكوارث.

تتركز أنشطة إدارة الكوارث في مرحلة ما قبل وقوع الكارثة في (تقييم المخاطر، التخفيف، الوقاية والتأهب)، وخلال الكارثة في (الإنذار، الانقاذ، عمليات الإغاثة، تقييم الأضرار والاحتياجات)، وما بعد الكارثة في (إعادة التأهيل، إعادة الإعمار)، وعند حدوث الكارثة من المهم أن يكون لدى الجهات العامة صورة تشغيلية مشتركة يمكن تبادلها مع كافة الجهات المرتبطة بعملية الانقاذ والإغاثة. حيث تستند تلك الصور على معلومات الجغرافيا المكانية التي تشير إلى مكان وقوع الضرر (تقييم الأضرار)، وتحديد الاحتياجات الفورية والمتوسطة وطويلة الأجل مثل (المساعدات، الغذاء، المأوى، إعادة البناء)، حيث يتم التركيز على تقييم الاحتياجات بهدف إعادة التشغيل وإعادة الإعمار والبناء في المناطق المنكوبة، ومنع وجود آثار للكوارث ذاتها التي قد تسفر عن الأحداث المستقبلية، من خلال تعزيز قدرة المجتمعات المحلية وتنفيذ التدابير اللازمة لتقليل المخاطر والتدابير الوقائية.

الجزء الرابع: استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في تدقيق الحد من مخاطر الكوارث.

تلعب أجهزة الرقابة العليا دورا مهما في تشجيع الجهات العامة للحد من مخاطر الكوارث، وفي تقييم ما إذا تم تقليل مخاطر الكوارث بشكل فعال، ويمكن لمعلومات الجغرافيا المكانية مساعدة أجهزة الرقابة في هذا الدور، وسوف تكون لها قيمة مضافة لتدقيق حوكمة إدارة الكوارث، وتحليل خطر الكارثة، وتقديم إجراءات للحد من مخاطر الكوارث.

الجزء الخامس: استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في تدقيق الاستجابة للكوارث والتعافي.

يتم استخدام معلومات الجغرافيا المكانية لتخطيط وتنسيق ورقابة المساعدة المتعلقة بالكارثة للوقاية من الهدر والازدواجية والتنافس السيء بين منظمات المساعدة والاحتياط والفساد، كما يمكن استخدام تلك المعلومات لمساعدة المدققين في تدقيق مرحلة الاستجابة للكارثة، فهي تمكن من عمليات التدقيق الأكثر

فعالية وكفاءة وفق ما تم الانتهاء منه في تحديد المساءلة حول تدقيق المساعدة المتعلقة بالكارثة، حيث يتكون العمل في هذا المجال من مرحلتين:

المرحلة الأولى: تدقيق الاستجابة للكوارث:

في هذه المرحلة يجب على المدققين التأكد بأنهم يتخذون دورا حكيما لمنع التعارض مع عمليات الإغاثة والإنقاذ، حيث يجب التأكد من إعداد قاعدة معلومات قوية تمكنهم من تدقيق نشاطات التعافي في المرحلة اللاحقة، ويمكن القيام بذلك من خلال إرسال المدققين للميدان لملاحظة عمليات الإغاثة والإنقاذ، بحيث تمكنهم من امتلاك قيمة مضافة مباشرة خلال رقابة عمليات الإغاثة والإنقاذ، والتأكد من عدم استثناء المجموعات المتضررة من المساعدة، كما يمكن للمدققين ملاحظة العمليات المرتبطة بالامدادات اللوجستية (النقل، التوزيع، التخزين) ليس فقط بهدف حماية الكفاءة والفعالية، ولكن أيضا للوقاية من الاحتيال والفساد، حيث أنه من المحتمل حدوث الاحتيال والفساد في مواقف تتوفر فيها العديد من الموارد في وضع فوضوي في ظل رقابة أقل من المعتاد.

المرحلة الثانية: تدقيق التعافي من الكارثة:

يجب على المدققين تقييم جودة معلومات الجغرافيا المكانية المستخدمة للتخطيط والتنسيق، ثم الشروع في الخطوات التالية:

- تحديد الاحتياجات ما بعد الكارثة.
- اختيار المشاريع لتدقيقها.
- تجميع الملاحظات الميدانية.
- تحليل الملاحظات الميدانية.
- إبلاغ نتائج التدقيق.